تطور النظام المصرفي في لبنان ١٩٤٣-١٩٧٥ دراسة تاريخية

عمر دريد ذنون يونس

مدرس مساعد ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، قسم التاريخ

البريد الإلكتروني Email : omer.thnon@uomosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية: مصارف ، الاقتصاد اللبناني ، البنك البناني ، الحرب الاهلية اللبنانية ،هشاشة بنيوية

كيفية اقتباس البحث

يونس، عمر دريد ذنون، تطور النظام المصرفي في لبنان ١٩٤٣-١٩٧٥ دراسة تاريخية،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Evolution of the Banking System in Lebanon 1943–1975 Historical Study

Omar Duraid Thanoon Younis
Assistant Lecturer ,University of Mosul College of Arts, Department of History

Keywords : Banking Sector, Lebanese Economy, The Lebanese Bank, Lebanese Civil War, Structural Vulnerabilities

How To Cite This Article
Younis, Omar Duraid Thanoon , The Evolution of the Banking System in Lebanon 1943–1975 Historical Study,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research investigates the evolutionary trajectory of the Lebanese banking system, spanning from the post-independence era of 1943 to the onset of the civil war in 1975. This timeframe represents a foundational epoch during which the Lebanese economy's quintessential features emerged—characterized by a liberal, service-oriented model that remained highly receptive to both regional Arab and international capital. The significance of this period lies in the formalization of the banking sector's institutional framework, establishing it as a cornerstone of the national economy.

Methodologically, the study adopts a historical-analytical approach, synthesizing a dual analysis of legal-financial frameworks—notably the 1956 Banking Secrecy Law and the regulatory statutes governing the Central Bank of Lebanon and commercial entities—with a rigorous examination of macroeconomic indicators. These indicators

include the proliferation of banking institutions, deposit volumes, credit allocation, and the sector's strategic role in facilitating trade and services. The study is structured into two primary thematic pillars: the first traces the nascent stages of banking under the French Mandate and early independence, while the second scrutinizes banking dynamics from the 1963 establishment of the Central Bank until 1975.

The findings demonstrate that while the 1943–1975 period facilitated the transition of the Lebanese financial landscape from a rudimentary network into a sophisticated, globally integrated sector, it simultaneously embedded profound structural vulnerabilities. These weaknesses, exacerbated by the absence of comprehensive economic planning, an over-reliance on foreign capital flow, and deficient risk oversight mechanisms, laid the groundwork for subsequent financial crises. Ultimately, the research argues that a critical re-reading of this historical phase is indispensable for identifying the genealogical roots of the imbalances currently afflicting the contemporary Lebanese economy.

المخلص

يهدف هذا البحث الى دراسة تطور النظام المصرفي في لبنان خلال المدة الممتدة من الاستقلال عام ١٩٤٣ وحتى اندلاع الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ ، بوصفها مرحلة مفصلية تبلورت خلالها الملامح الاساسية للاقتصاد اللبناني الذ اتخذ طابعاً خدمياً ليبرالياً منفتحاً على رأس المال العربي والاجنبي، وتكتسب هذه المرحلة اهميتها من كونها شهدت تشكل البنية المؤسسية للقطاع المصرفي ، وتحوله الى احد الركائز الرئيسية للاقتصاد الوطني .

يعتد البحث منهجاً تاريخياً تحليلياً يقوم على الجمع بين النصوص القانونية والمالية المنظمة للعمل المصرفي مثل (قانون السرية المصرفية لعام ١٩٥٦) ، والقوانين المتعلقة بتأسيس مصرف لبنان وتنظيم عمل المصارف التجارية ، وبين دراسة المؤشرات الكلية للنشاط المصرفي ، كعدد المصارف ، و حجم الودائع ، وتوزيع القروض ، فضلاً عن دور القطاع المصرفي في تمويل التجارة والخدمات ، وقد قسم البحث الى محورين رئيسيين ، تناول المحور الاول بدايات نشأة المصارف في لبنان في ظل الانتداب الفرنسي وما بعد الاستقلال ، في حين ركز المحور الثاني على تطور النشاط المصرفي منذ تأسيس مصرف لبنان عام ١٩٦٣ وحتى اندلاع الحرب الاهلية عام ١٩٧٥.

وتلخص الدراسة الى ان الفترة ١٩٤٣–١٩٧٥ شهدت تحول النظام المصرفي في لبنان من شبكة محدودة من المصارف الى قطاع مصرفي متكامل ذي امتدادات عربية ودولية ، اسهم

في تنشيط النمو الاقتصادي وتوسيع الخدمات المالية غير ان هذا التطور ، وعلى الرغم من إيجابياته رسخ في الوقت ذاته هشاشة بنيوية ناتجة عن غياب التخطيط الاقتصادي الشامل ، وارتفاع درجة التبعية لرأس المال الخارجي، وضعف اليات الرقابة الفعالة على المخاطر وتبين النتائج ان هذه الاختلالات البنيوية شكلت احد العوامل التي اسهمت لاحقاً في تعميق الازمات المالية والاقتصادية في لبنان ، الامر الذي يستدعي اعادة قراءة هذه المرحلة لفهم الجذور التاريخية للاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني المعاصر.

المقدمة

مثل النظام المصرفي اللبناني أحد أهم المساهمات للاقتصاد الوطني اللبناني ، كما شكل مرأة تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي منذ القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥م، كما يعد النظام المصرفي اللبناني احد اكثر الانظمة المالية تعقيدا في الوطن العربي فقد تطور النظام المصرفي في لبنان بدءاً من العهد العثماني ، ووصولاً الى فترة الانتداب الفرنسي وصولاً الى مرحلة الاستقلال، وما تلالها من توسع مالي اثناء ستينيات القرن العشرين، ويكشف تتبع المسار التاريخي للمصارف في لبنان عن عامل تداخل العوامل الخارجية ولاسيما النفوذ الأوربي بالإضافة الى العوامل الداخلية الناجمة عن انخفاض الدخل القومي، تم تأسيس بنك سوريا ولبنان اثناء حقبة الانتداب الفرنسي ليستمر النفوذ المالي الفرنسي الى ما بعد الاستقلال للبنان عام ١٩٤٣ ذ لم يكن هناك استقلال نقدي الى ان تم تأسيس مصرف لبنان عام ١٩٦٣ والذي بدأ العمل فعليا عام ١٩٦٤ ليشكل نقطة تحول محورية في النظام المالي اللبناني وتولى هذا المصرف السياسة النقدية اللبنانية واصدار العملة والاشراف على القطاع المصرفي في لبنان بشكل شامل، شهدت حقبة منصف الستينيات من القرن العشرين وحتى ما قبل اندلاع الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ ازدهاراً ملحوظاً للنشاط المصرفي مدعوكا بقانون السرية الذي تم اصداره عام ١٩٥٦ وتدفق رؤوس الاموال العربية بعد طفرة البتر ودولار بالإضافة الى الاستقرار النسبي لليرة اللبنانية وحرية حركة رؤوس الاموال ، وعلى الرغم من ذلك عملت ازمة بنك انترا عام ١٩٦٦ التي دعت الى اعادة تنظيم القطاع المصرفي، تتمثل اهمية هذا البحث انه يقدم نظرية القراءة التحليلية لتطور البنية التحتية المصرفية مع التركيز على التحولات الكبرى في الاطار المؤسسي .

المطلب الاول : بداية نشأة المصارف في لبنان

اولا : النظام المصرفي في العهد العثماني

بدأ تاريخ الوساطة المالية في مدن المشرق ومنها بيروت قبل ظهور البنوك الحديثة عبر الصرافين (الصرافة) والشبكات المصرفية العائلية والتجارية، الا انه في القرن التاسع عشر كانت بداية دخول لبنان المرتبطة بالدولة العثمانية بأزمة النقود في الدولة العثمانية وبالتالي دخلت المصارف الى لبنان عبر النفوذ الأوربي وكان رأسمالها اوربيا، كانت بيروت مركزا للمصارف لتمويل التجار والتجارة الخارجية في بلاد الشام عن طريق شركات ملكية خاصة وقد تأسست البنوك المركزية في لبنان في القرن التاسع عشر مثل بنك دار السعادة عام ١٨٤٧ الا انه فشل بسبب عدم امتلاكه رأسمال [١]

تأسس البنك العثماني(The original Ottoman Bank) في عام ١٨٥٦ وهو شركة ذات طابع بريطاني برأس مال قدره ٥٠٠،٠٠٠ جنيه استرليني، وقد تم تأسيسه من قبل مجموعة من رجال الاعمال المهتمين بالدولة العثمانية ، وبعد سنوات قليلة وتحديدا في عام ١٨٦٣ تم استيعاب البنك العثماني من قبل شركة جديدة وهي البنك الامبراطوري العثماني (Imperial Ottoman Bank) كانت هذه الشركة عثمانية وتم تفويضها بموجب مرسوم سلطاني امبراطوري في اتفاقية بين الدولة العثمانية ومؤسسي البنك، كان المركز الرئيسي للبنك الامبراطوري العثماني في اسطنبول، وكان مجلس الادارة ينقسم الى نصفين نصف البنك موجود في لندن والنصف الاخر في باريس، وكان رأس مال المصرف ٢،٧٠٠،٠٠٠ جنيه استرليني مقسمة الى اسهم بقيمة ٢٠ جنيه استرليني للسهم الواحد ، وزاد رأس مال البنك الى ٤،٠٥٠،٠٠٠ ثم زاد مرة اخرى الى ٧،٧٠٠،٠٠٠ بحلول عام ١٨٦٥ [٢]

شكل تطور الخدمات المصرفية الحديثة عنصرا هاما في التغيير الاقتصادي في لبنان ، على الرغم من ان المؤسسات المالية بدأت تظهر في بدايات القرن الثامن عشر ، الا ان النمو الفعلي للمصرفية كان بطيئاً في البداية، في الدولة العثمانية رسخت البنوك التجارية المملوكة كليا او جزئيا للغرب مكانتها بقوة في اسطنبول بعد حرب القرم خاصة في المدة ١٨٦٣-١٨٧٢ [٣]عندما تقرر افتتاح افرع للمصارف في ولايات السلطنة في مدن بيروت ،ازمير، طرابزون، وسالونيك ولم يتم ذكر فيما اذا سوف يتم فتح فرع ثاني في استانبول[٤] ، ومع ذلك ركزت جميع هذه المصارف على تلبية الاحتياجات المالية للحكومة العثمانية في وقت كان فيه الباب العالي يقترض بشكل شبه مستمر من المصارف ، وهي حقيقة تفسر تراجع دور العديد من المصارف في المدة التي أفلست فيها عام ١٧٨٥ ، اما خارج العاصمة العثمانية فقد كانت الصيرفة المؤسسية ابطأ بكثير

في التطور ، في الواقع حتى وقت متأخر من عام ١٨٨٨ كان البنك العثماني الامبراطوري هو البنك المؤسسي الوحيد الذي يمتلك فروعاً في الولايات (الاقاليم) ومنها فرع له في ولاية بيروت [٥]

ثانيا : مرحلة الانتداب الفرنسي

مع نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان عام ١٩٢٠ اعيد تشكيل المقر الاقليمي للبنك العثماني في بيروت ليصبح " بنك سوريا ولبنان "(Banque de Syrie et du Liban – BSL) تم منحه امتياز اصدار العملة (نقداً وتسليفاً) بالمرسوم المرقم ١٢٩ الصادر عن المفوض السامي الفرنسي في ١٠ آذار ١٩١٩ اصبح هذا المصرف البنك المركزي بحكم الواقع حيث كان يضطلع بوظيفة اصدار العملة الورقية لأول مرة وهي الليرة السورية لأنها العملة القانونية الوحيدة في تلك المناطق، ثم الليرة اللبنانية بعد اعلان دولة لبنان الكبير في ١ ايلول عام ١٩٢٠[٦]

الميزانية العمومية السنوية الاولى لبنك سوريا ولبنان في٣١ كانون الاول عام ١٩١٩ (بالفرنك الفرنسي)[٧]

الاصول		الالتزامات	
المساهمون	٧،٥٠٠،٠٠٠،٠٠	العاصمة	١٠،٠٠٠،٠٠٠.٠
النقد المتاح وفي البنوك الاخرى	٢،٥٠٤،٣٢١،١١	الحسابات الجارية (ودائع	٤،٨٦٧،١٨٨.٣٤
سندات وقروض الحرب الفرنسية	٢،٧٧٤،٨٣٢،٤٧	تحت الطلب)	١،٥٤٤،٤٦٧.١٧
قروض بضمانات	١،٦٥٦،٢٠٦،٦٢	أوراق الصرف والسندات	٢٢٩،١٥٤.١٦
الحسابات المستحقة حاليا	١،٤٦٧،٨٠٦،٧٣	الإذنية المستحقة الدفع	
الحسابات المعلقة	٤٩٤،٨٤٦،٥٢	وحسابات الانتظار إلخ	
	٨٠،٨٨٠،٤٠		
الاثاث والتركيب (المكاتب)	١١٧،٨٣٤،٥٥		
رسوم تأسيس البنك	٤٤،٠٨١،٢٧		
الارباح والخسائر			
إجمالي الأصول	١٦،٦٤٠،٨٠٩.٦٧	إجمالي الالتزامات	١٦،٦٤٠،٨٠٩.٦٧

واستمر بقاء ارتباط العملة اللبنانية بالفرنك الفرنسي حتى عام ١٩٤٨ عندما تمكنت الدولة اللبنانية من فك الارتباط بالفرنك الفرنسي ، وكان بنك سوريا ولبنان (BSL) بمثابة موطئ قدم استراتيجي للمصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة[٨] ، وكان هدف فرنسا من انشاء بنك

فرنسي في سوريا ولبنان من اجل تكليفه بإصدار الاوراق النقدية في سوريا ولبنان الدولتين الواقعتين تحت النفوذ الفرنسي[٩] ، كما يقدم بنك سوريا ولبنان باعتباره نقطة ارتكاز للمصالح الاقتصادية الفرنسية ، اذ جمع بين كونه بنكاً تجارياً وبين قيامه بإصدار العملة ، مع ربط العملة الجديدة مباشرةً بالفرنك الفرنسي لتسيير ادارة فرنسا للمجال النقدي في المشرق[١٠] ولم يعد بإمكان البنك الامبراطوري العثماني الذي كان يتمتع بسلطة واسعة قبل الحرب العالمية الاولى ممارسة هذه السلطة في المناطق المنفصلة عن الدولة ، وعلى هذا الاساس انشأ البنك العثماني فرعا له عام ١٩١٩ ليتولى ادارة عملياته في سوريا ولبنان ، وتأسس بنك سوريا كشركة مساهمة عامة فرنسية اكتتب البنك العثماني الامبراطوري بنسبة ٩٤،٤٥% من رأس ماله وانشأ مكاتب له في مدينتي مرسيليا وبيروت ومنحته الحكومة الفرنسية امتياز إصدار العملات في جميع انحاء سوريا وتم تجديد الامتياز في عام ١٩٢٤ واتخذ بنك سوريا اسم بنك سوريا ولبنان الكبير في حين وافق البنك العثماني بموجب مداولة للجمعية العمومية لمساهميه في لندن على التنازل لصالح بنك سوريا عن جميع فروعه الواقعة في المناطق التي تشكل سوريا ولبنان الكبير [١١]

هيمنت المؤسسات الاجنبية على القطاع المصرفي في لبنان وتركزت انشطتها بشكل رئيسي حول خصم اوراق الصرف قصيرة الأجل ، وتوفير القروض بضمانات، وكذلك تقديم السلف مقابل البضائع بالإضافة الى عمليات الصرف الاجنبي، كما كانت هذه المؤسسات تقبل الودائع ، وفي المقابل وقعت غالبية انشطة التمويل المحلي في يد المصارف الوطنية (المحلية)، وكانت هذه المصارف تعتمد بشكل كبير على الودائع مما جعلها تقوم بعرض معدلات فائدة عالية، وهذا بخلاف المصارف التجارية التي اعتمدت على اموالها الخاصة لتمويل انشطتها التجارية، كما انها احتفظت بأغلبية الاموال في الخارج بينما اقتصرت انشطة المصارف المحلية على النطاق الجغرافي الذي تأسست فيه[١٢] ، وسيطرت الاصول الفرنسية على مصرف سوريا ولبنان في معظم مدة وجود هذا المصرف، وبلغت ذروتها اثناء عام ١٩٤٠ اذ وصلت الى ما يقارب حتى ٩٣% من اجمالي اصول المصرف ، وكانت المكونات الاساسية للأصول الفرنسية تشمل ودائع الخزانة الفرنسية والاوراق المالية ،وسندات القروض وسندات الخزانة وقروض الحرب[١٣] و في عام ١٩٣٩ تم تجديد الامتياز في لبنان لمصرف سوريا ولينان لمدة ٢٥ سنة اضافية[١٤]

ثالثا: مرحلة الاستقلال

في عام ١٩٤٣ انتهى الاحتلال الفرنسي رسمياً عن لبنان واعلن لبنان استقلاله السياسي ، وقامت الجمهورية اللبنانية على اساس الميثاق الوطني ، وفي عام ١٩٤٦ انسحبت جميع القوات

الفرنسية المتبقية في لبنان وبذلك انتهى الانتداب السياسي والعسكري الفرنسي[١٥]، لكن الانتداب النقدي على لبنان المتمثل في عمليات التجسيد النهائية للبنك الامبراطوري العثماني والذي هو نفسه بنك سوريا ولبنان (BSL) استمر لمدة طويلة في سوريا تم سحب امتياز بنك سوريا ولبنان كمصرف حكومي بشكل احادي الجانب من قبل سوريا في العام ١٩٥٣ استبدل ببنك مركزي وطني ، اما في لبنان فقد سمح لامتياز بنك سوريا ولبنان الذي كان قد جدد في عام ١٩٣٩ لمدة ٢٥ سنة اخرى ان ينتهي بمفرده وان هذا الامتياز اسمر لعقدين من الزمن بعد الاستقلال وحلت محله مؤسسة وطنية وهي مصرف لبنان[١٦]

رابعا : تأسيس جمعية مصارف لبنان(ABL)

تأسست جمعية المصارف في لبنان بموجب الترخيص المرقم (١٦٤٣ في ٦ تشرين الاول ١٩٥٩) وبموجب نظامها الاساسي اصبح لكل مصرف مدرج في قائمة المصارف الحق في ان يضع مصرف لبنان المركزي الانضمام للجمعية كعضو عامل بناءاً على طلبه، وكان الهدف من تأسيس هذه الجمعية لتعزيز التعاون بين المصارف الاعضاء والدفاع عن مصالح القطاع المصرفي ، وتسليط الضوء على الدور الاساسي للمصارف في دعم الاقتصاد الوطني ، العمل مع السلطات المعنية لا يجاد وتطوير الانظمة وسن التشريعات لتطوير المهنة المصرفية ، وعكس الصورة الايجابية للقطاع المصرفي للرأي العام المحلي والاجنبي من خلال جهود اعلامية متعددة وموضوعية ، ورفع مستوى الاداء المصرفي من خلال تحسين كفاءات الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع والسعي لترسيخ التعاون بين المصارف في جميع البلدان الاخرى وخاصة في الدول العربية[١٧]

خامسا : تأسيس مصرف لبنان (BDL)

بعد تأسيس جمعية مصارف لبنان(ABL) في ٦ تشرين الاول عام ١٩٥٩ بوصفها جمعية مهنية خاصة ومستقلة وذاتية التنظيم عملت الجمعية بشكل وثيق وعملي على تأسيس مصرف لبنان (BDL)[١٨] ،الذي تم تأسيسه وتدشينه في الاول من نيسان عام ١٩٦٤ بموجب قانون النقد والتسليف وقد باشر عمله بشكل رسمي في الاول من نيسان عام ١٩٦٤ وقد روجت له السلطات اللبنانية بشكل كبير على اعتبار انه الرمز الرئيس والاساسي للسيادة الاقتصادية اللبنانية وكذلك بوصفه الخطوة الاخيرة نحو الاستقلال النقدي الكامل ، كما تم وصف المصرف في الصحافة على انه وسيلة لاظهار قوة الدولة وتعزيز الفخر الوطني[١٩] وكان الاجدر ان يتولى ادارة مصرف لبنان هو (جوزيف اوغورليان) الذي عمل لمدة طويلة مستشار في بنك سوريا ولبنان وكان مخضرما في النظم المصرفية لكن بسبب هويته الطائفية الارمنية حصرت مهمته

بان يكون نائب حاكم مصرف لبنان بدلا من حاكم لمصرف لبنان الا انه رغم ذلك ترك بصمته الادارية في بناء النظام المالي اللبناني من فك ارتباط الليرة اللبنانية بالفرنك الفرنسي عام ١٩٤٨الى عام ١٩٦٣ حين حرر قانون النقد والتسليف الذي اسس المصرف المركزي[٢٠] ، ويعد فليب تقلا اول حاكم لمصرف لبنان[٢١]

يؤدي مصرف لبنان وظائف محدودة في قانون النقد والتسليف وتشمل بصورة رئيسية، اصدار العملة الوطنية وتنظيم العملة النقدية وكذلك مراقبة معدلات الفائدة وبالإضافة الى تطوير القطاع المصرفي والمالي والاشراف عليه ، ويقع المركز الرئيسي لمصرف لبنان في بيروت وله فروع في مدن طرابلس وصيدا وزحلة وجونيه وصور والنبطية وعاليه وبعلبك وبكفيا[٢٢]

المطلب الثاني: النشاط المصرفي في لبنان منذ تاسيس مصرف لبنان ولغاية قيام الحرب الاهلية ١٩٧٥

اولاً : الإطار القانوني والمؤسسي للنظام المصرفي بعد ١٩٦٣

يتكون الاطار القانوني للنظام المصرفي في لبنان بشكل اساسي من قانون النقد والتسليف المرقم (١٣٥١٣ والصادرفي ١ اب ١٩٦٣)، وهذا القانون نظم عمل القطاع المالي والمصرفي في لبنان والذي انشاء بموجبه مصرف لبنان (BDL) ، وقانون التجارة ، ويعد قانون النقد والتسليف هو الإطار القانوني الذي يحكم انشطة مصرف لبنان (BDL) والنظام المالي والمصرفي وينقسم القانون إلى ستة فصول تغطي: (١) النقد (٢) المصرف المركزي (٣) التنظيمات المصرفية (٤) العقوبات (٥) الأحكام الانتقالية و (٦) أحكام متفرقة وختامية[٢٣]

وبموجب الأحكام المختلفة لهذا القانون بدأ مصرف لبنان عملياته في عام ١٩٦٤، ومع إنشاء المصرف المركزي، تم نقل صلاحية إصدار العملة الوطنية من بنك سورية ولبنان إلى مصرف لبنان، وفي عام ١٩٦٧، وعملاً بالقانون ٦٧/٢٨، أُنشأت هيئة مصرفية عليا في مصرف لبنان، وتم تخويلها، من بين أمور أخرى، الى سلطة تولي إدارة المصارف المتعثرة، وتؤدي الهيئة وظيفة محكمة مصرفية تتمتع بسلطة فرض العقوبات المنصوص عليها في قانون النقد والتسليف على المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة التي تنتهك أحكام أنظمتها الداخلية، أو أحكام قانون النقد والتسليف، أو القواعد والأنظمة التي يضعها المصرف المركزي، بينما يعد قانون التجارة، الصادر في نيسان ١٩٤٣، الإطار القانوني للأنشطة التجارية بشكل عام. وهو يتضمن المبادئ الأساسية التي تحكم استخدام الكمبيالات و الشيكات [٢٤]

وللحفاظ على سرية الحسابات تم اصدار قانون السرية المصرفية الصادر في ٣ ايلول ١٩٥٦[٢٥] والذي يعد اهم محفزات اجتذاب الودائع الخاصة ورؤوس الاموال الخارجية ، اذ يلزم المصارف وموظفيها الكتمان المطلق لأسماء العملاء وحساباتهم مع استثناءات محدودة يبينها القانون[٢٦]

ثانياً: بنية الجهاز المصرفي ووظائفه قبل عام ١٩٧٥

قبل اندلاع الحرب الاهلية واثناء حقبة الخمسينيات وتحديدا منتصف فترة السبعينيات نما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في لبنان[٢٧] بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٦% ، في حين كان معدل التضخم السنوي متواضعا عند ٣% واثناء هذه المدة ازدهر القطاع المصرفي اللبناني لعدة اسباب اهمها قانون السرية المصرفية الصارم الذي تم اصداره عام١٩٥٦ [٢٨]، واعتمد لبنان في تلك الحقبة على اقتصاد السوق الحر، ولم يفرض رقابة صارمة على حركة رؤوس الاموال ، مما جعل المصارف اللبنانية مدعومة بالودائع العربية والدولية مع تدفق البترو دولار من العالم العربي ان تتوسع بسرعة وقد تجاوزت ودائع المصارف المحلية اجمالي الناتج المحلي بحلول اوائل السبعينيات في مؤشر قوي على قوة القطاع المالي وازدهاره قبل الحرب الاهلية، حيث كان يعمل في لبنان ما يقارب من (١٠٠) مصرف محلي واجنبي وتركزت بشكل رئيسي في بيروت التي ازدهرت كذلك كمركز اجتماعي وثقافي في المنطقة تحت اسم باريس الشرق [٢٩]

كما تميزت لبنان اثناء حقبة الستينيات وبداية السبعينيات بدور اقليمي مهم كمركز خدمات مالية بين اوروبا والبلاد العربية واستندت في ذلك على حرية حركة الرساميل وثبات سعر صرف الليرة نسبيا كما أدى الانفتاح الاقتصادي الى تطور المصارف اللبنانية التي تعد من اهم القطاعات التي اثرتّ بشكل كبير في اقتصاد الدولة اللبنانية كما ساعدت تلك التغييرات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة اللبنانية من اعطاء حرية كبيرة للتجارة التي ساعدت على تقوية القطاع المصرفي وبالتالي الى زيادة الثقة في المؤسسات المصرفية اللبنانية من خلال التسهيلات بتقديم القروض التي كان لها اثر قوي ، لانها جعلت لبنان سوقا ماليا واقليما ودوليا مؤثرا على الرغم من تدني المستوى الضريبي مع غياب التشريع المالي الذي الغلى الرقابة على القطاع الاجنبي، كما ان السرية المصرفية ادت الى تشجيع الاموال الاجنبية والعربية لاستثمارها في مجال الخدمات وكذلك الودائع المصرفية كما مبين في الجدول الاتي

الودائع بملايين الليرات للاعوام مابين ١٩٧٠- ١٩٧٣ [٣٠]

نوع الودائع	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
حساب الادخار	٢،٣٨٥،٠٠٠	٣،١١٨،٠٠٠	٣،٩٠٩،٠٠٠	٤،٥٣٢،٠٠٠
حساب الشيكات	٥١٥،٠٠٠	٥٧٠،٠٠٠	٦٨٠،٠٠٠	٧٨٩،٠٠٠

الحســـــــابات الجارية	٥٧٠،٠٠٠	٧٦١،٠٠٠	٨١١،٠٠٠	٨٥٩،٠٠٠
الودائــع لاجــل محدد	١٤٦،٠٠٠	١٧٧،٠٠٠	٣٢١،٠٠٠	٢٠٧،٠٠٠
المجموع	٣،٦١٦،٠٠٠	٤،٥٣٦،٠٠٠	٥،٦٣٠،٠٠١	٦،٣٨٧،٠٠٠

اظهرت تقارير البنك الدولي ان السياسة النقدية في اوائل السبعينيات كانت تعطي وزنا خاصا لوظائف لبنان المصرفية الدولية وهذا يعني الحفاظ على جاذبية النظام للمتحولات الرأس مالية والودائع الوافدة في ظل فائدة داخلية متدنية وثقة عالية بالعملة [٣١]

وعلى الصعيدين التشريعي والتنفيذي فأن المجلس المركزي في مصرف لبنان يضع سياسات النقد والائتمان والخصم ويقرر قواعد الترخيص للمؤسسات المصرفية والمالية والوسطاء[٣٢] .

ثالثاً : تطور السيولة والودائع والائتمان ١٩٦٦-١٩٧٤

اظهرت بيانات المسح النقدي في تقرير البنك الدولي في تموز ١٩٧٤ ان اثناء السنوات ١٩٦٦ – ١٩٧٠ ازداد المعروض النقدي بنسبة ٢% سنوياً وانخفض مستواه من ٤٠% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٦٦ الى ٣٤% في عام ١٩٧٠وكذلك ارتفعت الاسعار اثناء تلك المدة بنسبة ٢% سنوياً بينما قفز متوسط النمو الى ١٦% اثناء السنوات ١٩٧٠-١٩٧٤ وارتبط ذلك بزيادة الطلب على نقود المعاملات اثناء التعافي الاقتصادي وارتفاع الاسعار الدولية والمضاربة العقارية في المدة نفسها، حصل نمو في ائتمان مصارف القطاع الخاص بمعدل ٢٩% سنوياً ، ويبين الجول الاتي ان (الودائع لاجل / ادخار) قفزت من ٥٣% من الناتج عام ١٩٧٠الى ٧٢% عام ١٩٧٣ مما يعكس تكدس ودائع مالية كبيرة قابلة للسحب بسهولة وهذا مافسره البنك الدولي بقوة الليرة وتدفقات رأس المال الخاص من الخارج التي لم تجد فرص استثمار حقيقية خارج القطاع المالي وتحولت لشراء العقارات

جدول حسابات الهيئات العامة المستقلة (بملايين الليرات اللبنانية)[٣٣]

السنة	**١٩٧٠**	**١٩٧١**	**١٩٧٢**	**١٩٧٣**	**١٩٧٤**
الايرادات	٣٣٣	٣٣٤	٤٨١	٤٦٠	٦٠٢
النفقات الجارية	٢٣٥	٢٥٨	٢٨٩	٢٩٠	٣٦٤
الفائض الجاري	٩٨	٧٦	١٩٢	١٧٠	٢٣٨
الاستثمارات	٨١	١٠٧	١٩٦	١١٣	١٩٨

الفـــــائض او العجز الاجمالي	١٧	-٣١	-٥	٥٧	٤٠

اما على مستوى ميزانية مصرف لبنان اثناء السنوات ١٩٦٨-١٩٧٤ ارتفعت الأصول الاجنبية من نحو ١،٠٢٧ مليون ليرة الى نحو ٢،٤٠٩ مليون ليرة في شهر اب ١٩٧٤ ، هذه الارقام تلخص اتساع دور المصرف المركزي في امتصاص التدفقات الخارجية وموازنة السيولة[٣٤]

كان في عام ١٩٧٢ هناك (٧٤) مصرفا عاملا في لبنان وكانت تلك المصارف موزعة مابين مصارف لبنانية وعربية واجنبية ومختلطة ، غير ان المصارف الاجنبية و المختلطة كانت تتقاسم نحو (٥٤،١%) من مجموع الودائع المصرفية الكلي والمقدرة بنحو (٢،٥) مليار دولار امريكي وفي نهاية عام ١٩٧٣ بلغت موجودات المصارف اللبنانية من العملات الاجنبية ماقيمته (٤،٢)مليار ليرة لبنانية لترتفع عام ١٩٧٤ الى (٥،٧) مليار ليرة لبنانية وساعد دور لبنان كونها مركزا ماليا للشرق الاوسط الى صعود دور لبنان[٣٥]

رابعاً: ازمة بنك انترا ١٩٦٦ واعادة الضبط التنظيمي

تأسس بنك انترا عام ١٩٥١ على يد يوسف بيديس الذي كان من اصل فلسطيني من جهة والده ووالدته لبنانية وحاصل على الجنسية اللبنانية، نما بسرعة هذا البنك ليصبح اكبر مؤسسة مالية في لبنان وواحد من اهم البنوك في الشرق الاوسط في ستينيات القرن العشرين، وزاد رأس ماله عشرة اضعاف من ٦.٤ ملايين ليرة لبنانية عام ١٩٥١ ، الى ٦٠ مليون عام ١٩٦٢ وكانت حصة اعماله المصرفية تساوي ١٥% من مجموع اعمال مصارف بيروت ونافست موجوداته عام ١٩٦٥ بحجمها موجودات مصرف لبنان ، لم يكن نفوذ انترا في الاقتصاد اللبناني محصوراً في حجم الائتمان الذي كان يملكه فقد اتبع بيدس سياسة لامتلاك حصص كبيرة من اسهم بعض المؤسسات التجارية الحيوية في لبنان، في قطاعات النقل الجوي والبحري والسياحة والاعلام والبناء وكانت معظم هذه القطاعات في ايدي رأس المال الاجنبي نتيجة امتيازات منحت في عهد الاستعمار، لم يكتفي بذلك فقد اقدم بيدس على شراء عقارات من الطراز الاول في مدن نيويورك وجنيف وباريس ، بالإضافة لامتلاكه حصص مسيطرة في حوض بناء السفن الفرنسي الكبير لا سيوتا، وفي عام ١٩٦٥ وهي السنة التي وصفها مجلس ادارة انترا من اكثر السنوات نجاحاً ، حيث كانت فروع انترا الاربعة والعشرون في العالم تنتشر في اربعة قارات وكان مجموع موجودات البنك المعلنة تقارب المليار ليرة لبنانية، اما اراحه الصافية فقد بلغت ٦ ملايين ليرة لبنانية، وكان مجلس ادارة البنك يخطط لافتتاح ثلاث فروع اخرى الا انه في صيف عام ١٩٦٦ انتشرت شائعات عن نقص في السيولة وزيادة كبيرة في السحوبات بدأ انترا يواجه مشكلة حقيقية

في السيولة [٣٦]، ولم يتمكن بنك انترا من مواجهة موجة سحب الودائع ، ففي بداية الأمر قام عدد من كبار المودعين الذين حولوا اموالهم الى مصارف في لندن او نيويورك اذ كانت اسعار الفائدة اعلى بسحب ودائعهم ، وتبع ذلك عمليات سحب من قبل مودعين اصغر ، كشف التحقيق اللاحق ان البنك كان قد استثمر ودائعه قصيرة الأجل بشكل كبير في استثمارات طويلة الاجل ومشاريع تجارية ،ففي يوم ١٤ تشرين الاول ١٩٦٦ اغلق بنك انترا ابوابه الى اشعار اخر، وتم تشكيل محكمة للنظر في قضية افلاس بنك انترا المصرفي في ١ كانون الاول ١٩٦٧ واعلنت المحكمة بان ودائع البنك في ٣٠ ايلول ١٩٦٦ كانت تبلغ ٥،٧ % من اجمالي الودائع وكانت القروض الممنوحة له آنذاك منخفضة وصلت الى ١،٣% ،وعرضت الحكومة اللبنانية تعويض المودعين الصغار وعينت لجنة لذلك ، شكلت ازمة بنك انترا توقف المدفوعات في تشرين الأول ١٩٦٦ نقطة انعطاف حادة اذا ادت الى تشديد ملحوظ على ميزانيات المصارف والاحجام عن تمديد التسهيلات ولاسيما لقطاع البناء الذي كان يعتمد على السلف المكشوفة وتوثق تقارير البنك الدولي اثر الازمة وما تلاها من انكماش ثم تعافي تدريجي بين عامي ١٩٦٨-١٩٦٩ وتربط بين الازمة وارتفاع الحذر الائتماني وتراجع الاستثمارات العقارية والسياحية بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وبعد الازمة جرت حزمة اصلاحات مؤسسية وتنظيمية فبحسب تقرير البنك الدولي نفسه تم الاستيلاء على ما يقارب ٢٤ مصرفا من اصل ٩٤ مصرفا اما بالاستيلاء عليها او شطبت من السجل او تم دمجها او دخلت في تصفية ذاتية، وانشئت هيئة رقابة على المصارف بالإضافة الى فرض احتياطي الزامي ٥% وضمنت الودائع الصغيرة دون (٣٠،٠٠٠) ليرة عبر مؤسسة ضمان الودائع[٣٧]

وتؤكد مراجعة تنظيمية لاحقة ان الهيئة المصرفية العليا قانون (٦٧/٢٨) ومؤسسة ضمان الودائع (NDGI) اصبحتا جزءا من منظومة المعالجة والوقاية وحماية المودعين الصغار ضمن سقف معين، بما يعزز بنية السلامة الاحترازية بعد عام ١٩٦٦ [٣٨]

حدث انتعاش في عام ١٩٧٠ ادى الى ازدهار قطاع الإنشاءات وكذلك التطور الايجابي في القطاعات الاخرى اذ بلغ متوسط النمو بالقيمة الحقيقية بحدود ٩.٥% سنويا اثناء السنوات ١٩٧١-١٩٧٢، الا ان هذا الارتفاع في النمو توقف في عام ١٩٧٣ بسبب انخفاض في الانتاج الزراعي وبالإضافة الى عدد من الاحداث السياسية التي ادت الى مواجهة بين الجيش والمقاتلين الفلسطينيين الى خلق جو متوتر ادى الى تدهور العلاقات مع سوريا التي قامت بدورها بغلق حدودها اما جميع حركات البضائع لمدة ثلاثة اشهر، كما ادى الاضراب شبه الكامل الذي قام به العمال السوريين (المؤقتين) خلال هذه الفترة مما ادى الى شلل صناعة البناء ، رفعت الحكومة

السورية عقوباتها الاقتصادية بعد ان وضعت الحكومة اللبنانية ترتيبات عمل مجدية بين الجيش والمقاتلين الفلسطينيين وادرجت العمالة السورية الدائمة في نظام الضمان الاجتماعي، وبعد بضعة اشهر من تسوية هذا النزاع بدأت حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ مما ادى الى خلق اضطرابات وشكوك جديدة على الرغم من هذه الاحداث الا ان الاقتصاد اللبناني اظهر نمو كبير بلغ بحدود ٤.٥% بالقيمة الحقيقية ، كما وتشير المؤشرات الى استئناف كامل للتوسع الاقتصادي عام ١٩٧٤ [٣٩]

خامساً : ادوات السياسة النقدية قبيل عام ١٩٧٥

قبل عام ١٩٧٥ كان مصرف لبنان يمارس سياسته النقدية ضمن اطار قانوني واضح حيث تم تحديد المهمة العامة للمصرف المركزي بوصفها المحافظة على النقد لتأمين اساس نمو اقتصادي واجتماعي دائم، وكانت اهدافه تتمثل بـ سلامة النقد اللبناني ، الاستقرار الاقتصادي، سلامة اوضاع النظام المصرفي ، تطوير السوق النقدية والمالية، ان هذا النص ليس مجرد اعلان مبادئ بل هو مرتكز شرعي يبرر استخدام ادوات محددة للتأثير في السيولة والائتمان وسوق الصرف[٤٠]، كما اصدر مصرف لبنان تعليمات صارمة تقضي بفرض على المصارف بالاحتفاظ بنسبة من التزاماتها الخاضعة للاحتياط من ودائع وغيرها كأرصدة لدى المصرف المركزي، ويضع جزاءات وعقوبات عند عدم الالتزام ، حيث تلزم المادة ٧٧ المصارف بأن تبلغ موجوداتها الشهرية لدى المصرف المركزي (الاحتياط الفعلي) نسباً مئوية محددة من متوسط الالتزامات الخاضعة للاحتياط الالزامي ، مع منح المصرف المركزي حق استيفاء فائدة جزائية عند انخفاض الاحتياط الفعلي عن المطلوب، كما تمنح المادة ٧٨ مهلة لا تقل عن ٣٠ يوما لتطبيق التعليمات التي تقضي بأنشاء احتياطات الزامية ، ضمن ادوات السياسة النقدية في لبنان قبل عام ١٩٧٥ يظهر جانب الارتباط المالي – النقدي حيث يجيز القانون للمصرف المركزي حيث منح الخزينة تسهيلات صندوق ضمن حدود صارمة

سقف لايتجاوز ١٠% من متوسط واردات الموازنة العادية لثلاث سنوات اخيرة مقطوعة من الحسابات.

ولمدة لاتتجاوز اربعة اشهر [٤١]

تميزت المرحلة السابقة للحرب الاهلية بأن لبنان كان يدير سعر الصرف لتقليل التقلبات ضمن سوق صرف حر نسبياً مع الاشارة الى ان صلاحيات مصرف لبنان على المال والمصارف توسعت عام ١٩٧٣ وان المصرف استخدمها بدرجات متفاوتة لتحقيق الاستقرار[٤٢].

مع ارتفاع النشاط الاقتصادي وارتفاع المضاربات العقارية مطلع السبعينيات من القرن العشرين اتخذ مصرف لبنان في عام ١٩٧٤ سلسة اجراءات لتقييد التوسع الائتماني بالإضافة الى احتياط خاص تصاعدي على نمو الائتمان وصل الى ١٥% ، اذا تجاوزت الزيادة الارصدة نهاية عام ١٩٧٣ مع رفع سعر اعادة الخصم من ٥% الى ٧% في حزيران عام ١٩٧٤ ، وفرض وديعة الزامية بالعملة الاجنبية بنسبة ١٥% على الاعتمادات المستدينة من دون فائدة مما خفف الضغط على الليرة اللبنانية ،وان القطاع الخاص اعتاد تاريخيا على تمويل متوسط الاجل عبر قروض قصيرة تجدد هيكل مناسب للتجارة لكنه غير كاف للتصنيع والسياحة لذلك أنشئ المصرف الانمائي للصناعة والسياحة (IBIT) عام ١٩٧٣ لتوفير تمويل متوسط الاجل الا ان انطلاقته كانت بطيئة لوفرة التمويل القصير الرخيص مقارنة بالحاجات الاستثمارية الاطول امد (٤٣)

الخاتمة

مثل تطور النظام المصرفي اللبناني اثناء المدة بين عام ١٩٤٣ الى عام ١٩٧٥ نموذجاً فريداً ومعقداً للنمو الاقتصادي والسيادي في المنطقة العربية ، وكشف هذا البحث عن مسار تحويلي بدأ بتأثير النفوذ الاوربي (البنك العثماني والسلطة الفرنسية المتمثلة في بنك سوريا ولبنان) ثم انتقل الى مرحلة الاستقلال المالي والسيادي بتأسيس مصرف لبنان عام ١٩٦٤ ، واثبتت الفترة ما قبل عام ١٩٧٥ ان النظام المصرفي اللبناني كان الأهم اقليميا واكتسب مكانته (المركز المصرفي للشرق الاوسط وباريس الشرق) مدعوماً بأسس تشريعية حاسمة مثل قانون السرية المصرفية لعام ١٩٥٦، وقد ادى هذا الاطار التشريعي والمالي المفتوح بالإضافة الى حرية حركة الرساميل والاستقرار النسبي لليرة الى جذب تدفقات ضخمة من رؤوس الاموال والودائع العربية ، وع ذلك لم يكن هذا الازدهار محصنا ضد الصدمات اذ كشفت ازمة بنك انترا عام ١٩٦٦ عن هشاشة بنيوية في القطاع تبع ذلك موجة من الاصلاحات التنظيمية شملت انشاء هيئة مصرفية عليا ومؤسسة ضمان الودائع لتعزيز السلامة الاحترازية وحماية صغار المودعين ، ان مراجعة الأدوات النقدية التي استخدمها مصرف لبنان قبيل عام ١٩٧٥ مثل رفع سعر اعادة الخصم وفرض احتياطيات الزامية على نمو الائتمان توكد سعي المصرف الى موازنة السيولة والحد من المضاربات العقارية .

في الختام يظهر المسار ان لبنان نجح في تحقيق استقلال نقدي وتطوير قطاع الخدمات المالي المتقدم جدا اقليميا لكن نهاية هذه الفترة ببوادر الازمة السياسية عام ١٩٧٥ القت بظلالها

على هذا الانجاز مما يشير الى ان قوة القطاع المصرفي كانت مرتبطة بشكل وثيق بالاستقرار السياسي والامني الداخلي والاقليمي

الهوامش

[١]– هشام صفي الدين ،دولة المصارف تاريخ لبنان المالي ،ترجمة فكتور سحاب ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ٢٠٢١، ص ٣٩،

مذكرة بشأن البنك العثماني – لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين – ورقة عمل منشورة على الموقع united nations ,the question of Palestine .

على الرابط

https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-179713/?utm_source

2- United Nations Conciliation Commission for Palestine, Note on the Ottoman Bank, March 1950

3- Christopher Clay" The Origins of Modern Banking in the Levant: the Branch Network of The Imperial ottoman Bank ,1890-1914",International Journal of Middle East Studies 26,no.4(1994) ,p.589-614.

4- Lorans Tanatar Baruh, Property, finance and architecture. The Imperial Ottoman Bank's branch buildings, Architecture & Finance Bulletin, (The European Association for Banking and Financial History), Turkey,2016,p.158

5- Clay, Ibild ,p.p. 589–614

6- Ivy Wang, Studies in Applied Economics : A Balance shet Analysis of the Banque de Syrie et du Liban , Johns Hopkins Institute for Appliied Economics , Global Health ,and Study of Business Enterprise,February 2020, p.4.

7- Wang, Ibid , p. 4

8- BNP Paribas, La Banque de Syrie et du Liban, Bras Financier de Paribas au Levant, Mise à jour le : 26 Déc 2024, Tags : Moyen-Orient, Paribas

9- Andre Autheman,La Banque imperial ottoman Institut de la gestion publique et developpement,1996,p.249-267

10- Georges El Daccache, La banque de Syrie et du Liban : un acteur du développement économique au levant à l'époque dumandat français (1919-1939), Revue française d'histoire économique 2020/2 N 14,p.63

11- El Daccache, Ibild, p.64

12- Bassam Hamdar, The Lebanese People's Perception of the Banking Sectors in Lebanon, Israel, and the United Arab Emirates: Implication for Regional Competition,

International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Vol. VII, Issue 8, August 2019, p. 252

13- Wang, Ibid, p.7

14- Hicham Safieddine, Economic Sovereignty and the Fetters of Finance: The Making of Lebanon's Central Bank, A Thesis Submitted in Conformity with the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Near and Middle Eastern Civilizations, University of Toronto, 2015, p. 2

15-Farid el Khazen, The Communal pact of national identities : The making and politics of the 1943 National Pact, center for Lebanese Studies ,1991,p.3-4

Danial Pipes, Greater Syria: The history of an ambition ,Oxford University Press,1990,p.31

16- Safieddine,ibid , p. 2

17- Najah Bahaa Itani, Aya Achraf Safieddine, Riad Salameh, Crisis, and the Banks: A Story of Gross Injustice, Lebanese Banking Sector, Lebanon Law Review, 2020, pp. 12–13

18-Joseph Oughourlian, Histoire de la monnaie libanaise : Une monnaie, un Etat Edition Eres,1982,p.181-183

Joseph Histoire de la monnaie libanaise : Une monnaie, un État. Éditions Érès

The Lebanese Banking Sector: Pillar of Lebanon's Stability, Association of Banks in Lebanon, p. 6

19- Hicham Safieddine.p.3

٢٠- صفي الدين، المصدر السابق، ص ٢٨

٢١- ولد تقلا في قضاء كسروان في عام ١٩١٥ ، وتلقى تعليمه في مدرسة الفرير في جونيه، تخرج من كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف في بيروت ١٩٣٥ ،وتدرج في العمل في مكتب محامين وعمل كرئيس تحرير لمجلة الحاكم اللبنانية السورية وكان فليب تقلا اول حاكم لمصرف لبنان بعد تأسيسه في نيسان ١٩٦٤ واستمر في هذا المنصب حتى استقالته في حزيران ١٩٧٦ ويعتبر تقلا من الوجوه البارزة في الحياة السياسية والمالية وهو من المهندسين الاوائل لمصرف لبنان بعد استقالته خلفه الياس سركيس الذي اصبح لاحقا رئيس للجمهورية ، شغل فيليب مناصب وزارية ودبلوماسية توفي في تموز ٢٠٠٦ عن عمر ناهز ٩١ عام

للمزيد ينظر . مقال منشور على موقع الشهرية بعنوان (فيليب تقلا (١٩١٥-٢٠٠٦) ٢٥ عاماً في النيابة والوزارة) على الرابط

https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_3786

٢٢ - مصرف لبنان ، لمحة عامة عن مصرف لبنان ، ص ٦

[٢٣] – قانون النقد والتسليف وانشاء المصرف المركزي، مرسوم رقم ١٣٥١٣ – صادر في ١٩٦٦/٨/١.

24- Bank for International Settlements, Payment Systems in Lebanon, Prepared by the Banque du Liban and the Committee on Payment and Settlement Systems of the Central Banks of the Group of Ten Countries, Basle, September 1998, p. 3

[٢٥] – صفي الدين، المصدر السابق، ص ٢٨

26- Law of 3 September 1956 Banking Secrecy

27-William Persen, Lebanese Economic Development since 1950, Middle East Journal, Vol. 12, No. 3 ,1958,p.277

28- David Peters, Elias Raad, and Joseph F. Sinkey, Jr., The Performance of Banks in Post-War Lebanon, International Journal of Business (IJB), Vol. 9, No. 3,2004, p. 261

29- Khalil Gebara, The Political Economy of Debt Accumulation in Lebanon, (Lebanon Report). Arab NGO Network for Development, Beirut,2025,p.4

[٣٠] – جنا رعد خلف جريمط ، الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان ١٩٧٥-١٩٨٩، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٩،ص ٣١

31- World Bank. Current Economic Position and Prospects of Lebanon. Report No. 670a-LE. Europe, Middle East & North Africa Region, May 20, 1975

32- Bank for International Settlements, p. 3

33- Current Economic Position and Prospects of Lebanon, P.P.16-17

34- Current Economic Position and Prospects of Lebanon, P.P.77

[٣٥] – جريمط، المصدر السابق، ص ٣٢

٣٦– صفي الدين ، المصدر السابق ، ص ص ١٩٢-١٩٣

37- International Bank for Reconstruction and Development, International Development Association, Memorandum on Current Economic Position and Prospects of Lebanon, September 11, 1970, pp. 7–8

38- Bank for International Settlements, pp. 8–12

39- Current Economic Position and Prospects of Lebanon, P.1

[٤٠] – المصدر السابق ،قانون النقد والتسليف وانشاء المصرف المركزي، ص ١٨

[٤١] – المصدر نفسه ، ص ٢٢-٢٣-٢٧

[4]2- David Cobham, Lebanon. In Monetary Policy Frameworks, Heriot-Watt University(2019)

43- Bank for International Settlements, p. 17

قائمة المصادر باللغة العربية

١–جريمط ،جنا رعد خلف ، الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان ١٩٧٥-١٩٨٩، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٩

٢-صفي الدين ،هشام ،دولة المصارف تاريخ لبنان المالي ،ترجمة فكتور سحاب ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ٢٠٢١
٣-قانون النقد والتسليف وانشاء المصرف المركزي، مرسوم رقم ١٣٥١٣ - صادر في ١٩٦٦/٨/١.
٤-مذكرة بشأن البنك العثماني – لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين – ورقة عمل منشورة على الموقع

united nations ,the question of Palestine

٥-مصرف لبنان ، لمحة عامة عن مصرف لبنان
٦-مقال منشور على موقع الشهرية بعنوان (فيليب تقلا (١٩١٥-٢٠٠٦) ٢٥ عاماً في النيابة والوزارة) على الرابط

https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_378

7- Andre Autheman,La Banque imperial ottoman Institut de la gestion publique et developpement,1996
8- Bank for International Settlements, Payment Systems in Lebanon, Prepared by the Banque du Liban and the Committee on Payment and Settlement Systems of the Central Banks of the Group of Ten Countries, Basle, September 1998.
9 - Baruh, Lorans Tanatar, Property, finance and architecture. The Imperial Ottoman Bank's branch buildings, Architecture & Finance Bulletin, (The European Association for Banking and Financial History), Turkey,2016
10-BNP Paribas, La Banque de Syrie et du Liban, Bras Financier de Paribas au Levant, Mise à jour le : 26 Déc 2024, Tags : Moyen-Orient, Paribas. https://histoire.bnpparibas/la-banque-de-syrie-et-du-liban-bras-financier-de-paribas-au-levant
11- Clay ,Christopher, The Origins of Modern Banking in the Levant: the Branch Network of The Imperial ottoman Bank ,1890-1914",International Journal of Middle East Studies 26,no.4(1994).(
12- Cobham , David, Lebanon. In Monetary Policy Frameworks, HeriotWatt University(2019)
13- Current Economic Position and Prospects of Lebanon
14- El Daccache, Georges, La banque de Syrie et du Liban : un acteur du développement économique au levant à l'époque dumandat français (1919-1939), Revue française d'histoire économique 2020/2 N 14
15- El Khazen, Farid, The Communal pact of national identities : The making and politics of the 1943 National Pact, center for Lebanese Studies ,1991.
16- Gebara, Khalil, The Political Economy of Debt Accumulation in Lebanon, (Lebanon Report). Arab NGO Network for Development, Beirut,2025.

17- Hamdar ,Bassam, The Lebanese People's Perception of the Banking Sectors in Lebanon, Israel, and the United Arab Emirates: Implication for Regional Competition, International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Vol. VII, Issue 8, August 2019

18- International Bank for Reconstruction and Development, International Development Association, Memorandum on Current Economic Position and Prospects of Lebanon, September 11, 1970.

19- Itani , Najah Bahaa, Aya Achraf Safieddine, Riad Salameh, Crisis, and the Banks: A Story of Gross Injustice, Lebanese Banking Sector, Lebanon Law Review, 2020.

Law of 3 September 1956 Banking Secrecy 20-

21- Oughourlian, Joseph, Histoire de la monnaie libanaise : Une monnaie, un Etat Edition Eres,1982.

22- Persen, William ,Lebanese Economic Development since 1950, Middle East Journal, Vol. 12, No. 3 ,1958

23- Peters , David, Elias Raad, and Joseph F. Sinkey, Jr., The Performance of Banks in Post-War Lebanon, International Journal of Business (IJB), Vol. 9, No. 3,2004.

24- Pipes, Danial, Greater Syria: The history of an ambition ,Oxford University Press,1990.

25- Safieddine, Hicham, Economic Sovereignty and the Fetters of Finance: The Making of Lebanon's Central Bank, A Thesis Submitted in Conformity with the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Near and Middle Eastern Civilizations, University of Toronto, 2015.

26- The Lebanese Banking Sector: Pillar of Lebanon's Stability, Association of Banks in Lebanon.

27- United Nations Conciliation Commission for Palestine, Note on the Ottoman Bank, March 1950.

28- Wang , Ivy, Studies in Applied Economics : A Balance shet Analysis of the Banque de Syrie et du Liban , Johns Hopkins Institute for Appliied Economics , Global Health ,and Study of Business Enterprise,February 2020

29- World Bank. Current Economic Position and Prospects of Lebanon. Report No. 670a-LE. Europe, Middle East & North Africa Region, May 20, 1975.

قائمة المصادر باللغة الانكليزية

1- An article published on The Monthly website entitled: "Philippe Takla (1915-2006): 25 Years in Parliament and Cabinet".

2- Andre Autheman,La Banque imperial ottoman Institut de la gestion publique et developpement,1996

3- Bank for International Settlements, Payment Systems in Lebanon, Prepared by the Banque du Liban and the Committee on Payment and Settlement Systems of the Central Banks of the Group of Ten Countries, Basle, September .1998
4- Banque du Liban (BDL), An Overview of the Bank of Lebanon
5- Baruh, Lorans Tanatar, Property, finance and architecture. The Imperial Ottoman Bank's branch buildings, Architecture & Finance Bulletin, (The European Association for Banking and Financial History), Turkey,2016.
6- BNP Paribas, La Banque de Syrie et du Liban, Bras Financier de Paribas au Levant, Mise à jour le : 26 Déc 2024, Tags : Moyen-Orient, Paribas. https://histoire.bnpparibas/la-banque-de-syrie-et-du-liban-bras-financier-de-paribas-au-levant
7- Clay ,Christopher, The Origins of Modern Banking in the Levant: the Branch Network of The Imperial ottoman Bank ,1890-1914",International Journal of Middle East Studies 26,no.4(1994)
8-Cobham , David, Lebanon. In Monetary Policy Frameworks, Heriot-Watt University(2019)
9- Code of Money and Credit and the Establishment of the Central Bank, Decree No. 13513 - Issued on August 1, 1966.
10- Current Economic Position and Prospects of Lebanon
11- El Daccache, Georges, La banque de Syrie et du Liban : un acteur du développement économique au levant à l'époque dumandat français (1919-1939), Revue française d'histoire économique 2020/2 N 14.
12- El Khazen, Farid, The Communal pact of national identities : The making and politics of the 1943 National Pact, center for Lebanese Studies ,1991.
13- Gebara, Khalil, The Political Economy of Debt Accumulation in Lebanon, (Lebanon Report). Arab NGO Network for Development, Beirut,2025.
14- Hamdar ,Bassam, The Lebanese People's Perception of the Banking Sectors in Lebanon, Israel, and the United Arab Emirates: Implication for Regional Competition, International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Vol. VII, Issue 8, August 2019.
15- International Bank for Reconstruction and Development, International Development Association, Memorandum on Current Economic Position and Prospects of Lebanon, September 11, 1970.
16- Itani , Najah Bahaa, Aya Achraf Safieddine, Riad Salameh, Crisis, and the Banks: A Story of Gross Injustice, Lebanese Banking Sector, Lebanon Law Review, 2020.
17- Jana Raad Khalaf, Social and Economic Conditions in Lebanon 1975-1989, Jureimat
18- Law of 3 September 1956 Banking Secrecy

19- Memorandum on the Ottoman Bank – International Conciliation Commission on Palestine – Working paper published on the website: united nations ,the question of Palestine.
20- Oughourlian, Joseph, Histoire de la monnaie libanaise : Une monnaie, un Etat Edition Eres,1982.
21- Persen, William ,Lebanese Economic Development since 1950, Middle East Journal, Vol. 12, No. 3 ,1958
22- Peters , David, Elias Raad, and Joseph F. Sinkey, Jr., The Performance of Banks in Post-War Lebanon, International Journal of Business (IJB), Vol. 9, No. 3,2004.
23-Pipes, Danial, Greater Syria: The history of an ambition ,Oxford University Press,1990.
24- Safieddine , Hicham, Banking on the State: The Financial History of Lebanon, translated by Victor Sahhab, Centre for Arab Unity Studies, Beirut, 2021.
25- Safieddine, Hicham, Economic Sovereignty and the Fetters of Finance: The Making of Lebanon's Central Bank, A Thesis Submitted in Conformity with the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Near and Middle Eastern Civilizations, University of Toronto, 2015.
26- The Lebanese Banking Sector: Pillar of Lebanon's Stability, Association of Banks in Lebanon.
27-United Nations Conciliation Commission for Palestine, Note on the Ottoman Bank, March 1950.
28- Wang , Ivy, Studies in Applied Economics : A Balance shet Analysis of the Banque de Syrie et du Liban , Johns Hopkins Institute for Appliied Economics , Global Health ,and Study of Business Enterprise,February 2020
29- World Bank. Current Economic Position and Prospects of Lebanon. Report No. 670a-LE. Europe, Middle East & North Africa Region, May 20, 1975.